العدد العشرون
2003

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا

1371 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2003 مسيحي

ابن هشام الخضراوي(*)

(575 - 646هـ)

الدكتور نوري شرينه

هو أبو عبد اللّه محمّد بن يحيىٰ بن هشام الخضراوي، نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس، الأنصاري الخزرجي، عرف بابن البرذعيّ، وَبَرذَعَةُ بالدال والذال اسم بلدة بأقصى أذربيجان، فتحها سلمان بن ربيعة الباهلي في خلافة عثمان رضي الله عنه، ذكرها مسلم بن الوليد في قوله[1]:

قَبْرٌ بَبَرْدَعَةَ اسْتَسَرَّ ضَرِيحُهُ خَطَرًا تَقَاصَرُ دُونَهُ الْأَخْطَارُ

وبردعة معرّب (بَرْدَهْ دَانْ) موضع السبي بالفارسية، نسب إليها عدد من الرجال، ولعلّ والده منسوب إلى هذه البلدة.

(*) تنظر ترجمته في بغية الوعاة 1/ 267.

(1) البيت من البحر الكامل وهو في تاج العروس 20/ 314.

وبرذع اسم رجل أنشد ثعلب[2]:

لَعَمْرُ أَبيهَا لاَ تَقُولُ حَلِيلَتِي أَلاَ إِنَّهُ قَدْ خَانَنِي الْيَوْمَ بَرْذَعُ

وابرنذع للأمر: تهيأ له واستعدّ، وابرنذع أصحابه: تقدّمهم نادر؛ لأنّ مثل هذه الصيغة لا يتعدّى، والبردعة بالدّال والذال: الحلس الذي يلقى تحت الرحل، وخصّ بعض اللغويّين به الحجاز.

وذُكِرَ أنّ والدَ الخضراوي كان عالماً بالقراءات، أخذ عنه ابنه كما أخذ عنه الشلوبين[3].

وقد عكف الخضراوي على التعلّم حتّى صار رأساً في العربيّة، فمن شيوخه، إضافة إلى والده، ابن خروف[4] ومصعب[5] والرندي[6].

صنف الخضراوي في النحو والصرف والأدب[7]، من مصنفاته ثلاثة كتب في النحو تدور حول «الإيضاح» لأبي علي الفارسي هي: الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح وشرحه، وغرد الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، وكتابان في الصرف هما: فصل المقال في أبنية الأفعال، والنقض على الممتع لابن عصفور، وله نظم ونثر وتصرّف في الأدب.

ولئن كانت مصنّفاته لم تصل إلينا فقد وصل إلينا ما نقله عنه بعض النحاة: كابن هشام جمال الدين عبد اللّه بن يوسف النحوي صاحب المغني المتوفّى سنة 761هـ. وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي صاحب همع الهوامع المتوفى سنة 911هـ.

فعندما تحدّث ابن هشام[8] عن الاسم المرفوع بعد الظرف والجارّ

---

(2) البيت من البحر الطويل لم يذكر قائله وهو في اللسان 1/ 370.
(3) أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي المتوفّى سنة 645هـ.
(4) أبو الحسن علي بن محمد بن علي المتوفّى سنة 609هـ.
(5) مصعب بن محمد الخشني الأندلسي.
(6) أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي.
(7) البغية 1/ 267.
(8) المغني ص578 ـ 579.

والمجرور أورد له ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: كونه مبتدأ يخبر عنه بالظرف أو الجارّ والمجرور.

المذهب الثاني: كونه فاعلاً، وهو اختيار ابن مالك. وتوجيهه أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير.

المذهب الثالث: وجوب أن يكون فاعلاً، وهو اختيار الخضراوي الذي نقله عن الأكثرين.

وجعل ابن هشام[9] من معاني الباء السببيّة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[10] وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[11]. ومنه: لقيت بزيد الأسد، أي بسبب لقائي إيّاه. وقول الراجز[12]:

قد سُقِيَتْ آبَالُهم بِالنَّارِ

أي إنّها يُخلّى بينها وبين الماء؛ بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها. والسيوطي[13] يذكر أنّ من معاني الباء: الكاف داخلة على الاسم، حيث أورد المثال الذي ذكره ابن هشام، وهو: لقيت بزيد الأسد، وأضاف عليه قوله: ورأيت به القمر، أي لقيت بلقائي إيّاه الأسد، أي شَبَهَهُ ـ كأنّه يريد أن يضيف ورأيت برؤيتي إيّاه القمر. ثم قال السيوطي: إنّ أبا حيّان خالف الخضراوي، في حين وافق ابن هشام أبا حيّان حيث قال (أي أبو حيّان): والصحيح أنّها للسبب، أي بسبب لقائه، وسبب رؤيته. فلم يظفر الخضراوي بمؤيد في هذه المسألة.

وحين تحدّث ابن هشام[14] عن «الواو» تكون علامة للجمع في لغة طيئ أو بلحارث أو أزد شنوءة، كالتاء علامة للتأنيث ـ عند الجميع ـ ومن ذلك

---

(9) المرجع السابق ص139.

(10) سورة البقرة، الآية: 54.

(11) سورة العنكبوت، الآية: 40.

(12) لم يعرف قائله وبعده: والنار قد تشفى من الأوارى. أي من العطش.

(13) ينظر الهمع 4/ 162.

(14) المغني ص480.

قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[15] حيث أعربت «الواو» في «يملكون» علامةً للجمع و«من» فاعل ـ نجده يذكر أنّ الخضراوي لا يجيز أن يكون «جاءوا زيد وعمرو وبكر» من هذه اللغة. ويردّه بحجّة أنّ قول غيره أولى.

وتحدّث السيوطي[16] عن ترخيم الاسم الثلاثي المتحرّك الوسط، فذكر أنّ الكوفيين إلا الكسائي ذهبوا إلى جواز ترخيمه، فيقال في«حكم»: يا حَكَ، قال (أي السيوطي): وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس، وذكر أنّ الخضراوي نقل عن أبي الحسن الأخفش قولاً يفيد أنّ الفرّاء وجماعة أجازوا ترخيم الثلاثي المتحرّك الوسط، وخالفه قائلاً: أجاز أبو الحسن وحده ترخيم الثلاثي الساكن الوسط في حين منعه، بحجّة أنّه يبقى على حرفين، متحرّك فساكن في الوقف، فيلتبس بالأدوات، نحو: مِنْ وعَنْ، وأورد السيوطي مخالفة ابن بابشاذ[17] للخضراوي بأنّ الأخفش لم يكن وحده، وإنّما وافق الكوفيّين على ذلك.

والبصريّون يذكرون أنّ أقلّ ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف؛ لذا منعوا ترخيم الاسم الثلاثي سواء حرّك وسطه أو سكّن. وفي حديث: «كلّ مولود يولد على الفطرة حتّى يكون أبواه يهوّدانه أو ينصّرانه»[18] نقل السيوطي قول الخضراوي: إنّ حتّى بمعنى: «إلاّ أَنْ»، كأنّه قال: إلا أن يكون أبواه...، والمعنى: لكنّ أبواه يهوّدانه أو ينصّرانه. فرأي الخضراوي أنّ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون «حتى» فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علّته اليهوديّة والنصرانيّة فتكون «حتى» فيه للتعليل. ويرى ابن هشام[19] أن في الحديث

---

(15) سورة مريم، الآية: 87.

(16) الهمع 3/ 81.

(17) كان عليه أن يذكر مخالفة الخضراوي لابن بابشاذ لأن الأخير أسبق فقد توفّي عام 469هـ.

(18) للحديث روايات أخرى منها: فأبواه بدل حتّى يكون.... ومنها: ليس من مولود يولد إلاّ على هذه الفطرة حتّى يعبّر عنه لسانه، ومنها: حتّى يعرب عنه لسانه.

(19) ينظر المغني ص170.

حذفاً، أي يولد على الفطرة ويستمرّ على ذلك حتّى يكون. . . ، أي يهودياً أو نصرانياً.

ولم ينفرد الخضراوي بما رآه في «حتّى» بل شاركه ابن مالك وأبو البقاء العكبري: قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[20]: زاد الخضراوي وابن مالك وأبو البقاء معنى ثالثاً[21] لـ«حتّى» بمعنى: «إلاّ أَنْ» وتحتمل بعض الآيات هذا المعنى[22].

وعن شروط المعطوف بحتّى نقل ابن هشام[23] قول الخضراوي: إنّ من شروطه أن يكون ظاهراً لا مضمراً، كما أنّ ذلك شرط مجرورها. قال ابن هشام: ولم أقف عليه لغيره. وإنّ من معانيها مرادفة «إلاّ» في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «والله لا أفعل إلا أن تفعل»[24]، أي حتّى أن تفعل. وصرّح به الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء[25] عن بعض اللغويين في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾[26].

وعن صرف العَلَم الثلاثي الساكن الوسط أورد السيوطي[27] ما ذكره الخضراوي من أنّ أبا علي الفارسي قال: إنّ صرف العلم الثلاثي المؤنّث إذا كان ساكن الوسط أفصح من منعه من الصرف: وعلّق الخضراوي على قوله بأنّه لا يعلم أحداً قال هذا القول قبله. وهو غلط جليّ.

ولعلّ الخضراوي قد تأثّر برأي الزجّاج[28] الذي قال: لا يجوز إلاّ المنع؛

---

(20) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول 2/ 136.

(21) الأول بمعنى: إلى والثاني بمعنى: كي.

(22) منها في: البقرة 55 ـ 120 ـ 191 ـ 221 ـ 222 ـ 230. والنساء 43 ـ 140. والأنعام 68. والرعد 66. وإبراهيم 80. والعنكبوت 59.

(23) ينظر المغني 170 و179.

(24) الكتاب 2/ 342.

(25) ينظر التبيان 1/ 99.

(26) سورة البقرة، الآية: 102.

(27) ينظر الهمع 1/ 108، 109.

(28) ينظر المرجع السابق 1/ 108.

لأنّ السكون لا يغيّر حكماً أوجبه اجتماع علّتين مانعتين، يعني العلميّة والتأنيث. ولم يتأثّر برأي سيبويه الذي يجوّز الأمرين، الصرف والترك[29]؛ لأنّ كليهما مسموع. وتابع ابن جنّي سيبويه على جواز الأمرين، غير أنه رجّح المنع. ورأي الفرّاء أنّه لا يجوز صرفه ـ ولو كان ساكن الوسط ـ إذا كان اسم بلدة كـ«فَيْد»[30] وما لم يكن جاز كـ«هِنْد». وعلّل ذلك بأنّهم يردّدون اسم المرأة على غيرها فيوقعونه على جماعة من النساء فلزمتها الخفّة، ولا يردّدون اسم البلدة لأنّهم لا يطلقونه على غيرها فلزمها الثقل.

وفي «كأنّ» نقل ابن هشام[31] عن الخضراوي وابن الخباز[32] قولهما: إنّ «كأنّ» حرف مركّب بإجماع اللغويّين، والأصل في «كأنّ زيداً أسد»، إنّ زيداً كأسد، ثمّ قدّم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «إنّ»؛ لدخول الجارّ عليها. قال ابن هشام: وليس كذلك، والمخلّص عندي أن يدّعي أنّها بسيطة، ناسباً القول إلى بعض النحاة، دون أن يذكر واحداً منهم. وما قالاه لا يستبعد؛ لأنّ أصلها عند الخليل وسيبويه[33]: إنّ لحقتها كاف التشبيه، وصارت كلمة واحدة. ورأي المبرّد[34] أنّ «كأنّ» معناها التشبيه.

وعن تمييز «كم» الخبرية ذكر السيوطي[35] أنّ الفارسي والخضراوي ذهبا إلى أنّ تمييزها إذا نصب التزم فيه الإفراد؛ لأن العرب التزمته في كلّ تمييز منصوب عن عدد أو كناية، كـ«كم» الاستفهامية و«كأي» و«كذا». وردّ قولهما بأنّ ذلك فيما يجب نصبه، لا فيما يجوز نصبه وجرّه.

وتحدّث النحاة عن «لو» فذكر ابن هشام[36] أنّ من وجوه «لو» الامتناع،

---

(29) ينظر الكتاب 3/ 241.

(30) فيد: ماء، وقيل موضع، وقيل بلدة. ينظر تاج العروس مادّة (فيد) 8/ 514.

(31) ينظر المغني ص252.

(32) هو أحمد بن الحسين عالم في النحو واللغة والعروض والفقه وغيرها توفي سنة 637هـ.

(33) ينظر الكتاب 3/ 151.

(34) ينظر المقتضب 4/ 108.

(35) ينظر الهمع 4/ 82.

(36) ينظر المغني ص337.

وأنّ النحاة اختلفوا في إفادتها له، وكيفيّة إفادتها إيّاه، ونقل عن الشلوبين أنّها لا تفيده بوجه؛ لأنّها لا تدلّ على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل تدلّ على التعليق في الماضي كما دلّت «إنْ» على التعليق في المستقبل، ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت. وما نقله عن الشلوبين نقل مثله عن الخضراوي. ثم قال ـ أي ابن هشام ـ: إنّ الذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي، فإنّ كلّ من سمع «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير تردّد، ولذا يصحّ في كلّ موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك. ودافع السيوطي[37] عن الشلوبين والخضراوي فقال: لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها.

وممّا أضافه ابن هشام[38] أنّ «لو» تكون للتمني، وذكر أنّ الخضراوي شاركه ابن الضائع فقالا: هي قسم برأسها، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت»، وأنّ غيرهما من النحويين قالوا: هي «لو» الشرطيّة أشربت معنى التمنّي، بدليل أنّهم جمعوا لها بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، قال الشاعر[39]:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ

وذكر أبو حيّان[40] أنّ الزمخشري يجيز أن تكون «لو» للتمنّي، وأن تكون الامتناعية في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾[41] وردّه[42] بقوله: هي التي لما كان سيقع لوقوع غيره، والجواب محذوف. وهو رأي

(37) ينظر الهمع 4/ 345.
(38) ينظر المغني ص351، 352.
(39) البيتان من الوافر وهما للمهلهل بن ربيعة في رثاء أخيه كليب.
(40) ينطر البحر 8/ 434، 435.
(41) سورة السجدة، الآية: 12، وينظر الكشاف 3/ 242.
(42) ينظر البحر 8/ 435.

سيبويه[43]، يعني أنّها شرطيّة، وأورد للزمخشري مثالاً آخر لمجيء «لو» للتمنّي في نحو: لو تأتيني فتحدّثني. وردّه في هذه المرة ابن مالك[44] بقوله: إن أراد به الحذف، أي وددت لو تأتيني فتحدّثني فصحيح، وإن أراد أنّها موضوعة للتمنّي فغير صحيح، وهي لو المصدريّة أغنت عن فعل التمنّي.

وختاماً للتعريف بهذه الشخصية أقول: إن الخضراوي قد تأثر بآراء سيبويه وأبي إسحاق الزجاج وأبي علي الفارسي وابن الخباز والشلوبين، وتأثّر به ابن الضائع وابن مالك وأبو البقاء العكبري وابن هشام والسيوطي وغيرهم.

ثبت مصادر البحث ومراجعه

1 ـ **البحر المحيط** لأبي حيّان، مكتبة الإيمان، بريدة السعوديّة.

2 ـ **بغية الوعاة للسيوطي**، تحقيق: (محمد أبو الفضل إبراهيم) المكتبة العصرية بيروت.

3 ـ **تاج العروس للزبيدي**، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبعة الكويت 1967.

4 ـ **التبيان في إعراب القرآن للعكبري**، تحقيق: البجاوي، دار الشام للتراث بيروت.

5 ـ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، المركز الإسلامي للطباعة.

6 ـ **الكتاب لسيبويه**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت.

7 ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل** للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

8 ـ **لسان العرب** لابن منظور، دار صادر بيروت.

9 ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام**، تحقيق وتعليق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة: سعيد الأفغاني دار الفكر طبعة 6، 1985م (إفرنجي).

10 ـ **المقتضب للمبرّد**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

11 ـ **همع الهوامع (شرح جمع الجوامع في علم العربية)** للسيوطي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة بيروت، طبعة 2. 1987م (إفرنجي).

---

(43) الكتاب 4/ 224.

(44) لم أعثر على قوله فيما اطّلعت عليه من كتبه، وهو في البحر 8/ 435، وفي المغني 352، وفي المجيد سورة السجدة. من الآية 12.